



وثائق معلومات البرنامج (PID)

مرحلة التقييم | تاريخ الإعداد / التحديث: 02 أغسطس 2019 | رقم التقرير: PIDA182604



معلومات أساسية

أ. بيانات البرنامج الأساسية

الدولة المغرب	رقم المشروع P168147	اسم البرنامج برنامج الأداء البلدي	رقم المشروع الرئيسي (إن وجد)
المنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	تاريخ التقييم المقدر 19 يوليو 2019	تاريخ اجتماع المجلس المقدر 06-تشرين الثاني 2019	مجال الممارسة (المشرف) قطاع الممارسات العالمية في مجال القدرة على الصمود الاجتماعي والحضري والريفي
أداة التمويل تمويل البرنامج من أجل تحقيق النتائج	المقترض (المقترضون) وزارة المالية	الوكالة المشرفة على التنفيذ وزارة الداخلية	

الهدف (الأهداف) التنموي المقترح للبرنامج  
يتمثل الهدف التنموي للبرنامج في تحسين الأداء المؤسسي وتقديم الخدمات من قبل البلديات المشاركة.

الكلفة والتمويل

ملخص (مليون دولار أمريكي)

780.00	تكلفة البرنامج الحكومي
760.00	إجمالي تكلفة التشغيل
759.25	التكلفة الكلية للبرنامج
0.75	تكاليف أخرى
760.00	إجمالي التمويل
0.00	الفجوة التمويلية

التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

	إجمالي تمويل مجموعة البنك الدولي	300.00
	إقراض البنك الدولي	300.00
	إجمالي مساهمة الحكومة	346.00
	إجمالي التمويل من غير مجموعة البنك الدولي والحكومة المستفيدة	114.00

114.00

التمويل متعدد الأطراف والثنائي (التساهلي)



## ب - المقدمة والسياق

### السياق القطري

1. توصل المغرب ، وهو بلد منخفض الدخل يسكنه ما يقارب 34 مليون نسمة، الى القضاء تقريباً على الفقر المدقع، كما قلص من نسبة الفقر ، وعزز الرخاء المشترك على مدى السنوات الخمسة عشر الماضية. وانخفض خط الفقر الوطني (2.15 دولار أمريكي في اليوم) من 15.3 في المائة من السكان في عام 2001 إلى 4.8 في المائة في عام 2014 ، في حين تم القضاء على الفقر المدقع. حافظ المغرب على نمو يراعي مصالح الفقراء واستثمر في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى. ومع ذلك ، لا تزال جيوب الفقر موجودة في جميع أنحاء البلاد كما تعكس التباينات الإقليمية التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية العميقة.
2. وبالنظر إلى التوجّه المستمر نحو التوسع الحضري في المغرب، فإن دعم تطوير وإدارة المدن يشكل تحدياً رئيسياً لمستقبل البلاد. ويتركز النمو السكاني المستمر في المغرب في المدن، في حين بدأ سكان الريف في التناقص حوالي العام 2015. وعلى الرغم من تناقص معدل النمو السكاني في أعقاب التحول الديموغرافي السريع (من 1.38 في المائة في عام 2004 إلى 1.25 في المائة في عام 2014)، إلا أن البلاد تواصل التحضر. وفقاً لتقرير آفاق التحضر العالمية للأمم المتحدة (2014)، سيعيش 74٪ من المغاربة في المدن في عام 2050 مقابل 60.3٪ في عام 2014. وسوف تضم المدن المغربية عدداً إضافياً من السكان يصل إلى 5.8 مليون نسمة خلال الخمسة عشر عاماً القادمة ، سيركز 50 بالمائة منهم في المدن الكبرى.
3. ورغم أن المدن المغربية أثبتت أنها محرك النمو الاقتصادي للبلاد ، إلا أنها لم تحقق إمكاناتها بالكامل. وقد أدى التحضر، بالإضافة إلى ارتفاع الكثافة السكانية، إلى زيادة تركيز الأنشطة الاقتصادية في المدن ، بما يمثل حسب التقديرات حوالي 75 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للبلد. وبينما تستوعب المدن الفقر الريفي (14.5 في المائة مقابل 4.8 في المائة في المناطق الحضرية) من خلال الهجرة الداخلية وتمثل 80 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية و 60 في المائة من جميع الوظائف، فإنها لا تزال تعاني من جيوب هامة من الفقر. يعيش ما يقرب من مليون شخص في المناطق الحضرية تحت عتبة الفقر النسبي (1.3 دولار أمريكي في اليوم) و تتعرض نسبة إضافية تبلغ 13.6 في المائة (2.3 مليون) للهشاشة الاقتصادية ، مع تزايد احتمال وقوعهم في براثن الفقر عند تعرضهم للصدمة. وتبلغ نسبة البطالة في المناطق الحضرية 14 في المائة مقابل 3.8 في المائة في المناطق الريفية<sup>1</sup>. أظهر استعراض التمدن الأخير في المغرب<sup>2</sup> أن المدن المغربية قد خلقت اقتصاديات تكتلية أقل مقارنة بالمدن في البلدان المماثلة.
4. حافظ المغرب على الاستقرار السياسي منذ بداية "الربيع العربي" ، واستجابة للمطالب الشعبية ، قام بإجراء مجموعة من الإصلاحات المؤسسية الهامة. وفي العام 2011 تم تبني الدستور الجديد، بما في ذلك الإصلاحات المؤسسية الهادفة لإقامة مجتمع أكثر ديمقراطية، وضمان فصل أكبر بين السلطات، وزيادة اللامركزية أو "الجهوية المتقدمة". تتضمن أجندة الهيكلية الجهوية المتقدمة عملية اللامركزية واللاتركز، مع النقل التدريجي لسلطات اتخاذ القرار والموارد إلى المستويين المحلي والإقليمي. ويظل تنفيذ هذه الإصلاحات إحدى الأولويات بالنسبة للبلاد ، حيث يواصل سكان البلاد في إبداء مستويات منخفضة من الثقة في مختلف مستويات الإدارة ونسبة عالية من عدم الرضا عن الخدمات العامة المقدمة.
5. تتبع أجندة اللامركزية الحكومية من الاعتراف بالدور المحوري للحكومات المحلية في تجديد العقد الاجتماعي في المغرب. وفي الواقع ، فإن المسؤوليات المنوطة بعهدة البلديات تجعل من دورها في التفاعل بين المواطنين وإدارتهم دوراً محورياً. إن تكليف البلديات بتقديم الخدمات الأساسية وتجهيز البنية الأساسية ، وتحصيل الضرائب ، وتوفير الخدمات الإدارية الموحدة، واستقبال ومعالجة تظلمات المواطنين

<sup>1</sup> البحث الوطني حول التشغيل. المندوبية السامية للتخطيط، 2013

<sup>2</sup> البنك الدولي، 2018. استعراض التمدن في المغرب (Morocco Urbanization review)

، يجعل منها نقطة الاتصال الأولى بين المواطنين والسلطات العمومية. ومن خلال توفير إطار لتعزيز اللامركزية ، فقد أقر دستور المغرب للعام 2011 بدور البلديات كهمزة وصل رئيسية بين الدولة والمواطنين. يؤكد القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات للعام 2015 الدور الأساسي للبلديات في الإدارة المحلية وتقديم الخدمات. ويتوقع أيضًا أن تلعب البلديات دورًا فعالًا في تنفيذ أحكام الدستور لزيادة الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين.

6. انخرط المغرب على مدار العقود الماضية في مسار اللامركزية الذي تعزز أكثر فأكثر من خلال دستور 2011 الجديد. وفي العام 2002 تمت الاستعاضة عن أول ميثاق جماعي صدر في عام 1976 بميثاق جديد تم بمقتضاه توحيد المدن الست الكبرى (التي يزيد عدد سكانها عن 500000 نسمة) في بلدية واحدة لتعزيز التنمية المتكاملة لهذه التجمعات. ويعتبر مستوى تمويل البلديات المغربية مرتفعًا نسبيًا مقارنة ببلدان أخرى في المنطقة (3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1 في المائة في تونس) ، وقد عهد إلى البلديات بمجموعة واسعة من الصلاحيات بما في ذلك الطرق والأماكن العامة والنقل الحضري الجماعي، والتصرف في النفايات الصلبة والمياه والصرف الصحي والنظافة. وفي حين أن الباب المخصص للحكم المحلي<sup>3</sup> شمل ثلاث مواد في دستور 1996 ، فإن هذا الباب يتألف من 12 مادة في دستور عام 2011. وتتص المادة الأولى من الدستور الجديد على أن "التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لا مركزي". كما تنص المادة 136 على أن التنظيم الجهوي والترابي يركز على مبدأ التدبير الحر ، وهو ما يمثل اعترافًا بنهاية الرقابة أو الإشراف الإداري للحكومة المركزية على الحكومات المحلية. وقد تم تأكيد ذلك في القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات رقم 113-14 المؤرخ في 15 يوليو 2015 الذي أبرز الدور الأساسي للبلديات في الحكم المحلي وتقديم الخدمات وعزز "الإختصاصات الذاتية" للبلديات، مع تكليفها باختصاصات جديدة "مشتركة" و "منقولة".

7. إن تقوية البلديات ، ماليًا ومؤسسيًا على حد سواء ، هو عنصر أساسي حتى تكون البلديات قادرة على الإيفاء بما عهد إليها من صلاحيات في مجال تقديم الخدمات. لقد عززت الإصلاحات الأخيرة من استقلالية البلديات كما سجلت الإيرادات البلدية خلال العقد الماضي ارتفاعًا. ومع ذلك ، فقد سجلت النفقات الرأسمالية ركودًا. وقد ارتفعت الإيرادات الذاتية للبلديات الحضرية خلال السنوات الأخيرة؛ ومع ذلك ، فإنها تظل منخفضة مقارنة بإمكانياتها كما أن البلديات لا تتمتع بالاستقلالية التامة في تحديد المعدل والقاعدة التي يمكن فرض الضرائب المحلية على أساسها. ومن ناحية فنية ، تغطي الصلاحيات الممنوحة للبلديات مجموعة واسعة من الخدمات البلدية الرئيسية من بينها إمدادات مياه الشرب وجمع ومعالجة مياه الصرف الصحي والنقل الحضري وإشارات المرور وإدارة مواقف السيارات<sup>4</sup>، وهو ما يتطلب مهارات داخلية محددة لاختيار وإعداد الاستثمارات المحلية وتنفيذها.

## السياق المؤسسي والقطاعي

8. لا تزال المدن المغربية تواجه تحديات قوية في مجال توفير البنية التحتية اللازمة لاستيعاب الزيادة المستمرة في عدد ساكنة المدن. وقدّر "استعراض التمدن في المغرب" أن متطلبات الاستثمار للبنية التحتية الحضرية والمعدات والخدمات في المدن المغربية تبلغ حوالي 320 مليار درهم (ما يعادل 33.6 مليار دولار أمريكي) خلال 2017-2027 ، من بينها نحو 69 في المائة - أو 22.2 مليار درهم ( ما يعادل 2.33 مليار دولار أمريكي) سنويًا خلال فترة السنوات العشر - يتم تمويلها من قبل البلديات الحضرية نفسها. وبالمقارنة ، فقد بلغ إجمالي الإنفاق الرأسمالي للبلديات الحضرية حوالي 4.5 مليار درهم (ما يعادل 470 مليون دولار أمريكي) سنويًا خلال الفترة 2009-2015 ، أي حوالي 20 في المائة من الاستثمارات السنوية المقدرة اللازمة لتزويد المدن بالبنية التحتية والمعدات والخدمات التي تحتاجها لدعم تحسين مستويات المعيشة والنشاط الاقتصادي في المناطق البلدية. يعزى هذا الركود جزئيًا إلى ضعف القدرات المؤسسية للبلديات التي تسهم في الإبقاء على وضع تكون فيه الإمكانات المالية الكبيرة غير مستغلة (يتراوح معدل تحصيل الضرائب والرسوم المحلية بين ثلث ونصف الإمكانات المالية في معظم المدن المغربية)<sup>5</sup> ، بما يحذ من صافي مدخرات وقدرات الاستثمار للبلديات المغربية .

9. وإضافة إلى الاحتياجات المالية اللازمة لتمويل البنية التحتية والخدمات الحضرية ، فإن القدرة المحدودة ، وغياب الحوافز للبلديات المغربية في مجال التخطيط الاستراتيجي لميزانياتها الاستثمارية وتنفيذها بفعالية يشكل عائقًا كبيرًا. تتسم البلديات المغربية بضعف القدرات في أدائها لمجموعة واسعة من المسؤوليات الوظيفية، لا سيما فيما يتعلق بتحديد أولويات وتخطيط الاستثمارات البلدية بما في ذلك تعميم مراعاة النوع الاجتماعي، ومشاركة المواطنين،

<sup>3</sup> تشمل الحكومات المحلية (أ) المجالس الإقليمية (ب) مجالس الولايات و (ج) البلديات.

<sup>4</sup> تتولى البلدية مسؤولية توفير الخدمات البلدية الرئيسية ، بما في ذلك إمدادات مياه الشرب ، وجمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها ، والصرف الصحي ، وتوزيع الكهرباء ، وجمع النفايات البلدية الصلبة والتخلص منها ، وإضاءة الشوارع ، والنقل الحضري ، وإشارات المرور وإدارة مواقف السيارات ، والمساح ، والأسواق ، والمراكز الاجتماعية / الثقافية / الرياضية، وخدمات الإسعاف والجنائز.

والرقابة. لم تصوّت العديد من البلديات بعد على خطط العمل البلدية الخمسية على النحو المنصوص عليه في القانون التنظيمي للبلديات. وتعتبر هذه الوثيقة ضرورية لأغراض التخطيط لأنها تحدد المشاريع البلدية ذات الأولوية التي سوف يتم تنفيذها على أساس احتياجات البلدية وإمكاناتها، بما في ذلك النهج المراعي للنوع الاجتماعي. لا توفر علاقة المساءلة الضعيفة بين البلديات ومواطنيها أي حوافز للبلديات على الأداء الفعال، مما يزيد من تقويض قدراتها من حيث التخطيط والميزنة وتشغيل الأصول المملوكة لها وصيانتها .

10. يحتاج الإطار المؤسسي للتعاون بين البلديات إلى مزيد الدعم لإضفاء الطابع الرسمي على إدارة الخدمات المحلية التي تتجاوز بالفعل نطاق البلديات وهيكلتها. وعلى الرغم من أن النمو الحضري السريع يستدعي تلبية احتياجات تقديم الخدمات على مستوى المدن الكبرى وجني أوجه التآزر ووفورات الحجم، فإنه لم يتم إلى حدّ الآن تفعيل التعاون الضروري بين البلديات لتحسين تخطيط وتأثير المرافق والخدمات الرئيسية (مثل النقل والمياه والصرف الصحي، والنفايات الصلبة وما إلى ذلك) على النطاق الأكثر ملائمة.

#### نطاق برنامج البرنامج من أجل النتائج

11. **حدود البرنامج.** كجزء فرعي من البرنامج الحكومي، فإن تعريف البرنامج من أجل النتائج الممول من خلال هذه العملية يتم من خلال الحدود التالية:

- المدة الزمنية. تتماشى مدة البرنامج مع المرحلة الأولى للبرنامج الحكومي وستستمر ما بين سنتي 2019 و 2024 .
- **منطقة تنفيذ البرنامج.** تشمل منطقة تنفيذ البرنامج مناطق طنجة تطوان الحسيمة ، لوريونتال ، فاس -مكناس ، رباط سلا- القنيطرة ، بني ملال-خنيفرة ، الدار البيضاء-سطات ، مراكش-سافي ، درعة-تافيلالت ، وسوس-ماسة.
- **البلديات ومؤسسات التعاون بين البلديات المستهدفة.** سيشمل البرنامج تقديم الدعم في إطار البرنامج الحكومي للبلديات ومؤسسات التعاون بين البلديات المستهدفة في منطقة تنفيذ البرنامج. ومن المتوقع أن يستهدف البرنامج الحكومي حوالي 100 بلدية في المغرب. تشمل المدن المستهدفة جميع البلديات في منطقة تنفيذ البرنامج التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 50000 نسمة والبلديات التي تعد مركزاً إدارياً للمقاطعات. ومن المتوقع أن تكون مؤسسات التعاون بين البلديات المستهدفة موجودة في أكبر 10 تجمعات حضرية في البلاد.
- **استثناءات.** سوف يتم استبعاد الاستثمارات البلدية في إطار البرنامج الفرعي 1 من تمويل البرنامج إذا كان من الممكن أن تتسبب في إحداث آثار ضارة كبيرة على البيئة و / أو الأشخاص المتضررين على النحو المحدد في سياسة البنك الدولي وتوجيهه بشأن تمويل البرامج من أجل النتائج، أو إذا كانت تشمل أشغالا أو سلعا أو عقودا استثمارية تتجاوز العتبات المحددة من قبل لجنة مراجعة مشنريات العمليات (OPRC).

12. يلخص الجدول 1 نطاق البرنامج الحكومي وتعريف حدود البرنامج من أجل النتائج ضمن البرنامج الحكومي.

13. الجدول 1. البرنامج الحكومي وحدود البرنامج من أجل النتائج

خارج حدود البرنامج	داخل حدود البرنامج
<b>البرنامج الفرعي 1: تطوير وتجريب نظام تحويل المنح على أساس الأداء في مجموعة مختارة من البلديات</b>	
الاستثمارات البلدية في البلديات المختارة — عالية المخاطر و / أو خارج منطقة تنفيذ البرنامج	تصميم وتفعيل نظام تحويل المنح القائم على الأداء الاستثمارات البلدية في بلديات مختارة - استثمارات منخفضة إلى متوسطة المخاطر في منطقة تنفيذ البرنامج
<b>البرنامج الفرعي 2: تعزيز الإطار المؤسسي للتعاون بين البلديات</b>	
تحويل المنح على أساس الحوافز إلى مؤسسات التعاون بين البلديات لأغراض تشغيلية و / أو الاستثمارات	تقديم الدعم الفني إلى مؤسسات التعاون بين البلديات والبلديات لدعم تطوير خطة التعاون الوطني. سوف تمكن المساعدة الفنية من تحسين الإطار القانوني والتنظيمي من أجل استدامة مؤسسات التعاون بين البلديات (بما في ذلك اعتماد / إنفاذ نموذج تمويل جديد وتفعيل الهياكل التنظيمية المعتمدة حديثاً)
<b>البرنامج الفرعي 3: تعزيز تنظيم البلديات وقدراتها البشرية</b>	
أنشطة بناء القدرات والتعاون الفني للبلديات خارج منطقة تنفيذ البرنامج	أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني للبلديات في منطقة تنفيذ البرنامج المساعدة الفنية لتحسين الإطار القانوني والتنظيمي للامركزية رقمنة وتبسيط العمليات الإدارية المحددة بما يتماشى مع أجندة المدن الذكية التابعة لوزارة الداخلية

داخل حدود البرنامج	خارج حدود البرنامج
وضع وتنفيذ منهج تدريبي لموظفي البلدية والمسؤولين المنتخبين	

14. **تعتبر المخاطر الكلية للعملية على البرنامج كبيرة.** سيقوم البرنامج بإحداث تغيير مهم في نظام التحويلات الدولية بين الحكومات من خلال التركيز على الأداء والمساءلة. وتسهم قدرة البلديات المحدودة أيضاً في زيادة المخاطر. يعالج البرنامج هذه القضايا باستخدام إطار تقييم الأداء والمساعدة التقنية لتحفيز البلديات وتعزيز قدراتها .

15. يلخص الرّسم البياني 1 نظرية التغيير في البرنامج وسلسلة النتائج التي تربط بين التحديات الرئيسية المحددة والأنشطة والنتائج والمؤشرات التقريبية المرتبطة بالمدفوعات المحددة لكل برنامج فرعي. وسوف يتمّ تجويد مصفوفة نتائج البرنامج والمؤشرات المرتبطة بالمدفوعات ومزيد تحسين صياغتها أثناء إعدادها بما يتماشى مع نتائج تقييمات البرنامج، بهدف توفير حوافز لتحقيق النتائج ذات الأولوية والتحسينات في إطار البرنامج. كما سوف يتمّ تحديد وتخفيف القيود والمخاطر التي قد تحول دون تحقيق نتائج ومخرجات البرنامج وذلك تحت قسم المخاطر بالبرنامج.

الرّسم البياني 1: نظرية التّغيير

التحديات		الأنشطة		النواتج		
				المدى القصير	المدى المتوسط	المدى البعيد
البرنامج الفرعي الأول: تصميم وتنفيذ نظام لتحويل المنح قائم على الأداء في البلديات المشاركة						
غياب الحافز لدى البلديات وقدرتها الضعيفة على الأداء	إدخال نظام لتحويل المنح قائم على الأداء	اعتماد وتنفيذ برنامج لتحويل المنح قائم على الأداء	إعطاء حوافز وتحويل موارد أكبر لفائدة البلديات بغاية الاستثمار الرأسمالي			
محدودية المساعدة بين البلديات والمواطنين	إدخال أدوات للمساعدة (نشر المعلومات المالية، المراجعة السنوية، المجموعة الإستشارية، استبيان قياس نسبة الرضا، آلية معالجة المظالم	تحسين مساعدة البلديات من قبل المواطنين	تعزيز الأداء البلدي في مجال إدارة الاستثمارات العمومية			
البرنامج الفرعي الثالث: تعزيز تنظيم البلديات المشاركة وقدراتها البشرية						
غياب القدرة الموسسية والفنية في مجال التخطيط والميزنة وإدارة البنية الأساسية لتقديم الخدمات		استفادة البلديات من التدريب والمساعدة الفنية	تحسين وصول السكان للبنية الأساسية للخدمات الاقتصادية	تحسين مستوى عيش السكان والأنشطة الاقتصادية		
عدم اغتنام فرصة استخدام الأدوات الرقمية		اطلاق المنصات الرقمية للبلديات المتعلقة ببعض العمليات المختارة	المؤشرات المرتبطة بالمدفوعات DLIs			
البرنامج الفرعي الثاني: تقوية الإطار المؤسسي للتعاون بين البلديات						
صعوبة إدارة البنية الأساسية والخدمات الكبرى مثل النقل الحضري والتصرف في النفايات الصلبة وإدارة مخاطر الفيضانات.		بدء عمل مؤسسات التعاون بين البلديات وتخصيص موارد مالية لها				



	ادارة أفضل للقطاعات بين البلديات		اعتماد خطة للتعاون على المستوى الوطني	تشظي التدخلات في المنطقة البلدية ومحدودية التنسيق بين البلديات
--	--	--	---	---

## الصلة بالأولويات الأخرى

16. **منطق الوسم المتعلق بالنوع الاجتماعي.** لا تزال المغرب تواجه تحديات تنموية تؤثر بشكل خاص على فرص الفئات الأكثر هشاشة، خاصة من بين النساء. كما يمكن ان يسهم غياب الحكامة المناسبة والمدمجة للجميع وتقديم الخدمات في مفاومة الفوارق الاجتماعية والجنسانية<sup>6</sup>. ولذلك سوف يقوم البرنامج بتعزيز تمثيلية المرأة في دوائر اتخاذ القرار في مستوى الحكم المحلي والتشجيع على تصميم سياسات وأدوات مراعية للنوع الاجتماعي (استراتيجيات، خطط، ميزانيات، الخ...) لضمان حصول النساء والرجال على منافع فعلية.

17. **الإجراءات والمؤشرات المرتبطة بالنوع الاجتماعي.** سوف يتولى البرنامج تقديم الدعم للحكومة لتفعيل الإصلاحات المراعية للمنظور الجنساني في الإدارة البلدية، بما في ذلك تخطيط وإدارة البنية التحتية والخدمات البلدية. ومن خلال البرنامج الفرعي الأول، سوف يعمل البرنامج على تحفيز البلديات لضمان إطلاق لجنة المساواة وتكافؤ الفرص (IIECAG) ومساهمتها الفعالة في إدارة الشأن البلدي. وعلى وجه التحديد، سوف يتم تخصيص منح الاستثمارات القائمة على الأداء لتلك البلديات التي تقوم، من بين شروط أخرى، بعقد اجتماعات لجنة IIECAG بشكل دوري وتوفير الدعم الاستشاري للمجلس البلدي. وسوف يضمن تفعيل عمل لجنة IIECAG ووضع سياسات وأدوات محلية تراعي الفوارق بين الجنسين تلبية احتياجات / اهتمامات النساء والرجال في الحكم المحلي وتعزيز شرعية المرأة في الفضاء العام وتمثيلها في صنع القرار. ستعطي مؤشرات تقييم أداء البلديات (أ) إدراج الأهداف والمؤشرات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي في خطط التنمية البلدية؛ (ب) إدراج البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي من قبل خطط التنمية البلدية؛ و (ج) ضمان مساهمة فعالة من قبل لجنة IIECAG في تطوير خطط التنمية البلدية. ووفقا للبرنامج الفرعي الثالث، سوف يتولى البرنامج أيضا تقديم مساعدة فنية محددة وفي مجال بناء القدرات في قطاعات التخطيط / الإدارة / الميزنة المراعية للنوع الاجتماعي لموظفي البلديات والمسؤولين المنتخبين بالتنسيق مع وحدة شؤون النوع الاجتماعي في المديرية العامة للجماعات المحلية، التي أطلقت بالفعل برنامجا لتعزيز المؤسسات (إعداد الدورات التدريبية والأدوات والأدلة) بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. لذلك، سوف يشمل إطار النتائج المؤشرات التالية (أ) النسبة المئوية للبلديات المشاركة التي تدرج أهدافا ومؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي في عملية التخطيط و (ب) النسبة المئوية للبلديات المشاركة التي استفادت من بناء القدرات والتعاون الفني في التخطيط / الإدارة / الميزنة المراعية للنوع الاجتماعي.

18. **مشاركة المواطنين.** يعتبر تعميم مشاركة المواطنين كعنصر أساسي في الأداء البلدي أحد الأهداف الرئيسية للبرنامج. تعطي المسؤوليات المنوطة بعهدة البلديات هذه البلديات دورا رئيسيا في التفاعل بين المواطنين وإدارتهم ويعتبر جعل المجالس البلدية أكثر شفافية وأكثر استجابة لمشاكل مواطنيهم عاملاً أساسياً في نجاح استراتيجية الحكومة لتحقيق اللامركزية. وسوف يتولى البرنامج تحسين مشاركة المواطنين والمساءلة من خلال استخدام عدة وسائل.

19. وفقا للبرنامج الفرعي الأول، سوف يقدم تقييم الأداء البلدي آليات للتقييم والحوافز لتطوير وتعزيز العناصر الحاسمة لمشاركة المواطنين على مستوى البلديات من خلال شروط محددة دنيا ومؤشرات الأداء. وسوف تشمل هذه الشروط والمؤشرات ما يلي:

- أ. قدرا أكبر من الشفافية والانفتاح من خلال نشر الوثائق الرسمية الهامة.
- ب. تحسين مشاركة المجتمع المدني والمستفيدين في الحكامة البلدية من خلال الإنشاء الفعلي للجنة IIECAG في كل بلدية حتى تكون صوتا فعّالا لهذه المجموعات في التخطيط والرقابة على العمل البلدي.
- ت. التنفيذ الفعال لحق تقديم الالتماس الذي جاء به الدستور الجديد
- ث. تفعيل نظم الانتصاف من المظالم في مستوى البلديات.

<sup>6</sup> مجموعة البنك الدولي، 2018. المملكة المغربية. الإدارة من أجل الكفاءة والإنصاف والتعليم والقدرة على التحمل. تشخيص قطري منهجي. (Kingdom of Morocco. Governing Towards Efficiency, Equity, Education, and Endurance. A Systematic Country Diagnostic)

ج. اعتماد أدوات لقياس درجات رضا المواطنين على المستوى البلدي من شأنها أن تسمح بتجميع ردود فعل المواطنين بشكل منتظم وبما يمثل المرحلة الأخيرة في حلقة ردود الأفعال. وسوف تساعد هذه الأدوات على تحويل التركيز إلى:

- (i) التجميع المنهجي لطلبات تحسين تقديم الخدمات من قبل المواطنين.
- (ii) زيادة فرص مشاركة المواطنين في عمل البلديات؛ و
- (iii) التعاطي مع القضايا العامة. ومن خلال هذه العناصر مجتمعة سوف تتحسن قابلية البلديات للمساءلة من قبل المواطنين ولن يكون ذلك مرتبطا في المستقبل بالانتخابات فقط.

20. ووفقا للبرنامج الفرعي الثالث، سوف تساهم العملية في صياغة وتنفيذ برامج بناء القدرات الرامية إلى إعطاء البلديات الأدوات والمهارات اللازمة لتحسين أدائها في المجالات المذكورة أعلاه. **التكنولوجيات المبتكرة المصحوبة بتغييرات جذرية.** يدعم البرنامج أجنحة وزارة الداخلية في مجال رقمنة وتبسيط الإجراءات البلدية تمشيا مع أجنحة المدينة الذكية. وتحقيقا لهذه الغاية تشمل الأنشطة في إطار البرنامج الفرعي الثالث نشر المنصات الرقمية وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مستوى عمليات إدارية مختارة ليس فقط بهدف تحسين تقديم الخدمات الإدارية للمواطنين والشركات، ولكن أيضا لزيادة كفاءة الإدارة وشفافيتها في العمليات الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، تم دمج المؤشر السابع المتعلق بالمدفوعات، والذي يتضمن ثلاثة نتائج مرتبطة بالمدفوعات ومؤشر واحد للأداء في إطار تقييم الأداء، في البرنامج لتحفيز وزارة الداخلية والبلديات لاستخدام المنصات الرقمية وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

21. **تعزيز التمويل من أجل التنمية.** سوف تساهم هذه العملية في أجنحة تعزيز التمويل من أجل التنمية من خلال معالجة القيود التي تعوق تطوير حلول التمويل الخاص للاستثمار البلدي. ويمثل هذا جزء من الدعم المتكامل الذي تقدمه مجموعة البنك الدولي لتعبئة رأس المال الخاص بغاية تمويل البنية التحتية للبلديات. وتخوض مؤسسة التمويل الدولية (IFC) تجربة الإقراض غير السيادي للحكومات المحلية من خلال تقديم قرض إلى المجلس الإقليمي في الدار البيضاء. ومن المتوقع أن تساعد الدروس المستفادة من هذا القرض وما سوف يتلوه من استثمارات مماثلة من قبل مؤسسة التمويل الدولية في تطوير سوق الإقراض التجاري لتمويل التنمية البلدية في المغرب. ومن جانب آخر، فإن هذه العملية سوف تتعاطى مع القيود الرئيسية التي تمثل عائقا أمام تطوير الإقراض التجاري للبلديات من خلال:

أ. تعزيز المعلومات والشفافية المالية للبلديات (البرنامج الفرعي 1 - يشمل إطار تقييم الأداء مؤشرات عن نشر البيانات المالية وتعيين المسؤولين الماليين. تتضمن خطة عمل البرنامج إجراء بشأن تنفيذ البيانات المالية المحسنة تمشيا مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)؛

ب. تحسين تحصيل إيرادات البلديات (البرنامج الفرعي 1 - يشمل إطار تقييم الأداء أربعة مؤشرات في هذا المجال)؛ و

ت. تعزيز القدرات الفنية للبلديات (البرنامج الفرعي 3).

22. من خلال تعزيز القدرات المالية والمؤسسية للبلديات، سوف يتعاطى البرنامج مع المعوقات الأساسية المبدئية التي تحد من الإمكانيات، سواء من حيث الاستثمار العام أو الخاص في البنية التحتية اللازمة لتطوير هذه القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال تحسين المعلومات المالية وجمع الإيرادات من قبل البلديات الحضرية المستهدفة، يرمي هذا البرنامج إلى زيادة قدرة هذه البلديات على الجدارة الائتمانية للاستفادة من الموارد والمهارات الخاصة في مجال الاستثمارات البلدية.

**المنافع المشتركة في مجال المناخ.** سوف يزيد البرنامج من مرونة المدن المغربية من خلال منح الأداء التي تعزز استثمارات التكيف المناخي وتقليل آثار التغير المناخي (المؤشر المرتبط بالمدفوعات 1-4، 180 مليون دولار أمريكي)، وذلك من خلال التعاون بين البلديات لتحسين إدارة أنظمة النقل الحضري وجمع النفايات الصلبة والتخلص منها (المؤشرات 5 و 6 المرتبطة بالمدفوعات، 80 مليون دولار أمريكي) ومن خلال بناء القدرات في مجال التغير المناخي لدى صانعي السياسات في المناطق الحضرية وموظفي البلديات (المؤشر 8 المرتبط بالمدفوعات، 25 مليون دولار أمريكي). ومن المتوقع، استنادا إلى احتياجات تقديم الخدمات الحضرية في المغرب، أن يتم توجيهه 60 في المائة من منح الأداء إلى الاستثمارات في البنية التحتية الذكية للمناخ.

## الجدول 2: تمويل البرنامج

المصدر	المبلغ (مليون دولار أمريكي)	% من إجمالي التمويل
التمويل النظير	100.00	20.00
المقترض/المتلقي	100.00	45.53
البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)	300.00	60.00
التمويل المشترك - مصادر أخرى (المؤسسات المالية الدولية، الاتفاقيات الثنائية، المؤسسات)	100.00	20.00
فرنسا: الوكالة الفرنسية للتنمية	100.00	20.00
إجمالي تمويل البرنامج	760.00	100.00

### ث. هدف (أهداف) البرنامج الإنمائية المقترحة

23. يتمثل الهدف الإنمائي للبرنامج في تحسين الأداء المؤسسي وتقديم الخدمات من قبل البلديات المشاركة
24. سوف تتولى مؤشرات هدف (أهداف) البرنامج الإنمائي قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف (الأهداف). ويمكن أن تشمل هذه المؤشرات ما يلي:

- مؤشر التقدّم الأول: النسبة المئوية للبلديات المشاركة التي استوفت الشروط الإلزامية الدنيا
- مؤشر التقدّم الثاني: نسبة البلديات التي حققت درجة أداء<sup>8</sup> أعلى من الحد المتفق عليه وهو 70 نقطة من 100
- مؤشر التقدّم الثالث: النسبة المئوية للبلديات المشاركة التي أدخلت استخدام أدوات قياس رضا المواطنين وتقاسمت النتائج مع المواطنين
- مؤشر التقدّم الرابع: الزيادة السنوية في المداخل الذاتية للبلديات
- مؤشر التقدّم الخامس: النسبة المئوية للبلديات التي تلقت ما لا يقل عن 70 في المائة من إجراءات بناء القدرات التي طلبتها في خططها السنوية لبناء القدرات

### ج. الآثار البيئية والاجتماعية

25. سوف تكون للأنشطة المدعومة من البرنامج آثار اجتماعية وبيئية إيجابية على ساكنة البلديات المشاركة. ومن المتوقع أن يحدث البرنامج تأثيرات اجتماعية إيجابية، من خلال زيادة جودة الخدمات البلدية وإمكانية الوصول إلى تلك الخدمات بما في ذلك في الأحياء المحرومة ومن قبل النساء والشباب. وإضافة إلى ذلك، وفقاً لما يقتضيه دستور العام 2011 والقانون التنظيمي المتعلق بالجماعات فإنّ التأسيس لمسارات تشاركية قوية في مجال التخطيط للاستثمارات العامة، وفرص إبداء الرأي من قبل المواطنين، وآليات قوية للانتصاف من المظالم، والوصول إلى المعلومات، ستكون جميعها عناصر أساسية في البرنامج من أجل النتائج. وسوف يتم تعديل حوافز الأداء للبلديات لتأكيد على النتائج والنواتج ولتوفير حوافز للبلديات لإتمام حلقة ردود الأفعال مع المواطنين.
26. من المتوقع أن تكون المخاطر البيئية والاجتماعية الضارة الناجمة عن الأنشطة المدعومة من البرنامج منخفضة إلى متوسطة. وبناءً على نوع ونطاق وحجم الأعمال في إطار هذا البرنامج، من المتوقع أن تكون الآثار الاجتماعية والبيئية الضارة من قبيل مخاطر البناء النموذجية الخاصة بالموقع والتي تقتصر عموماً على مرحلة البناء.
27. لن تدخل البرامج التي تتطلب اقتناء أراضي مملوكة للخواص ضمن نطاق هذا البرنامج. وسوف يتم تنفيذ الاستثمارات المادية بشكل منهجي داخل المجال العام لتجنب الإقتناء المؤقت أو الدائم للأراضي المملوكة للخواص. وسوف تقتصر مخاطر إعادة التوطين المتبقية التي ستتم إدارتها على التقييد المؤقت للوصول إلى المواقع أو مصادر الدخل (مثل شاغلي الأراضي التجارية وحقوق المرور) خلال مرحلة البناء. ولمنع حدوث هذه المخاطر أو التقليل منها، سوف يتم تنفيذ تدابير لتخفيف المخاطر، بما في ذلك التخطيط للأعمال وتسلسل تنفيذها وخيارات الوصول البديلة والمعلومات والتشاور مع الأشخاص المتضررين، وسهولة الوصول إلى آليات الانتصاف من المظالم المناسبة.
28. سوف يتضمن البرنامج اتخاذ تدابير محددة تهدف إلى تعزيز نظم الإدارة البيئية والاجتماعية على المستوى المحلي.

<sup>8</sup> تشمل مجالات الأداء (أ) الحكم والشفافية بما في ذلك مشاركة المواطنين، (ب) الوصول إلى الخدمات العامة، (ج) الائتمان، (د) الموارد البشرية، (هـ) الإيرادات، (و) الضمانات والبيئة.

وسوف يدعم البرنامج تطوير أدوات عملية للبلديات من أجل (أ) إجراء تشخيص للمخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بمشاريعها الاستثمارية، (ب) تحديد تدابير تخفيف المخاطر ذات الصلة، (ج) مراقبة ومتابعة تنفيذ تدابير التقليل من المخاطر المعمول بها. وسوف تتم مراقبة أداء البلديات في استخدام هذه الأدوات وتنفيذ تدابير تخفيف المخاطر من خلال تقييم الأداء السنوي، والذي سيتضمن مؤشرات محددة حول الإدارة البيئية والاجتماعية. أما بالنسبة للمجالات الأخرى التي تم تقييمها بموجب تقييم الأداء السنوي، فسيتم دعم تنفيذ أدوات الإدارة البيئية والاجتماعية من خلال برامج محددة لبناء القدرات تنفذ في إطار البرنامج الفرعي الثالث. وسوف تشمل وحدة تنفيذ البرنامج المركزية في المديرية العامة للجماعات المحلية على مركز تنسيق بيئي واجتماعي مخصص يتولى تنظيم وتنسيق أنشطة بناء القدرات، وتقديم الدعم العملي للبلديات المشاركة في تطبيق الأدوات التي تم تطويرها من خلال البرنامج، وتنفيذ عمليات الرصد والتقييم لنظم الإدارة البيئية والاجتماعية على مستوى البرنامج.

٥. التمويل

### تمويل البرنامج

المصدر	المبلغ (مليون دولار أمريكي)	% من إجمالي التمويل
التمويل النظير	100.00	20.00
المقرض/المتلقي	100.00	45.53
البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)	300.00	60.00
التمويل المشترك - مصادر أخرى (المؤسسات المالية الدولية، الاتفاقيات الثنائية، المؤسسات)	100.00	20.00
فرنسا: الوكالة الفرنسية للتنمية	100.00	20.00
إجمالي تمويل البرنامج	760.00	100.00

### نقطة الاتصال

#### البنك الدولي

الاسم	المنصب	رقم الهاتف	الدور	البريد الإلكتروني
أوغستين ماريا	كبير أخصائي التنمية الحضرية	5360+4290 /	الدور	البريد الإلكتروني
رئيس فريق (مسؤولة المساءلة واتخاذ القرارات)				
amar@worldbank.org				
كولي عثمان مورييس ميجنان	كبير أخصائي الإدارة المالية	5360+4288 /	الدور	البريد الإلكتروني
رئيس فريق				
mkolie@worldbank.org				

#### المقترض / العميل / المستلم

المقترض للاتصال	رقم الهاتف	وزارة المالية	رئيسة قسم التمويل متعدد الأطراف	البريد الإلكتروني
ماريا أوسيبيل	0537677530	وزارة المالية	رئيسة قسم التمويل متعدد الأطراف	البريد الإلكتروني
oucible@db.finances.gov.ma				

#### الوكالات المكلفة بالتنفيذ

الوكالة المكلفة بالتنفيذ للاتصال	رقم الهاتف	وزارة الداخلية	والي مدير عام الجماعات المحلية	البريد الإلكتروني
خالد صفير	0537215806	وزارة الداخلية	والي مدير عام الجماعات المحلية	البريد الإلكتروني
ksafir@interieur.gov.ma				

لمزيد المعلومات يرجى الاتصال ب

The World Bank  
1818 H Street, NW  
Washington, D.C. 20433  
Telephone: (202) 473-1000  
Web: <http://www.worldbank.org/projects>

---

---